ثرثرة فوق النيل

نواف التميمي

في المشهد، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يقف في مؤتمر صحافي إلى جانب رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد في أثناء زيارته القاهرة في العاشر من يونيو/ حزيران 2018، مخاطباً إياه في مؤتمر صحافي: «قل والله لن نقوم بأي ضرر بالمياه في مصر». واستجاب آبي أحمد مكرّراً القسم. لا تعليق يليق بالمقام والمناسبة من عبارة «لم يبدع الإنسان ما هو أصدق من المهزلة» التي وردت على لسان إحدى شخصيات رائعة نجيب محفوظ «ثرثرة فوق النيل»، تعبيراً عن سخرية الواقع السياسي والاجتماعي الذي آلت إليه مصر.
تصور الرواية التي صدرت طبعتها الأولى عام 1966، الواقع المصري، وربما العربي، آنذاك، إذ يلتقي أصدقاء حول مائدة «كيف» يثرثرون طوال الليل في الشأنين، العام والخاص، يخوضون في المسرح والأدب، وصراع الرأسمالية والاشتراكية، واندحار الفاشية، ويرمون واقعهم بنقد لاذع، في هذيان لا يخلو من بعض الحكمة. في عام 1971، ظهرت «ثرثرة فوق النيل» على شاشة السينما في فيلم من إخراج حسين كمال، وبطولة نجوم السينما آنذاك، أحمد رمزي، سهير رمزي، ميرفت أمين، عماد حمدي، عادل أدهم. تحاول شخصيات الفيلم الهروب من الواقع اليومي البائس بعد هزيمة 1967، يجتمعون في عوّامة مربوطة على ضفة نهر النيل من يتعاطون الحشيش والثرثرة، منهم الموظف المحبط أنيس زكي، وسنية الغاضبة من خيانة زوجها، وسمارة الصحافية الناقمة على كل شيء .. وآخرون.
تحضر حوارات الحشاشين في متن الرواية، في حوارات كتبها نجيب محفوظ قبل ما يزيد عن نصف قرن، وكأنها تتحدث عن حال مصر الراهنة، إذ تعيدنا ثرثرات عبد الفتاح السيسي والمهزلة المشار إليها أعلاه، إلى ثرثرات العوّامة التي كانت تجري فوق مياه النيل. الفرق أن ثرثرات السيسي وشلته تمس حياة النيل، شريان حياة مصر، ثرثرات لا تؤدّيها شخصيات متخيلة، أو ممثلون متقمصون أدوارهم كما رسمها المخرج، بل يخوضها باحثون عن نصر في الغرب، هروباً من هزيمةٍ، تجري مياهها المنهمرة من الجنوب، تحت أقدامهم المرتجفة. من دون الخوض في ثرثرة نظام السيسي وشلته من المخدوعين والمخادعين، لا تفسير لما آلت إليه قضية سد النهضة، سوى ضعف مصر التي صارت «حيطة واطية» للبعيد والقريب، وإلا كيف نفهم تفاخر وزير خارجية إثيوبيا، غيدو أندارجاشو، وتغريده الأربعاء الماضي، عقب انتهاء المرحلة الأولى من ملء السد النهضة، قائلا: «النيل لنا». هل كان لوزير خارجية إثيوبيا أو غيرها أن يتجرّأ على مصر، لو كان لها قيادة تحمي حقوقها المائية في نهر النيل بالأفعال، لا بثرثرات خاوية، واستعراضات خطابية هزلية. من سخريات الأزمة، أن برلمان السيسي، وبعد جلسات ثرثرة، لا تخلو من رائحة الكيف، بدلاً من منح الرئيس وجيشه تفويضاً لوقف إثيوبيا التي تعتدي على حياة المصريين، يأتي التفويض لمصلحة تدخل عسكري في ليبيا. لم يعد خافياً عجز النظام المصري أمام إصرار أديس أبابا على المضي في خططها بخصوص سد النهضة. يحاول السيسي الهرب إلى الأمام، إخفاء غابة الإخفاقات التي ألقى مصر فيها منذ انقلاب 2013، والاختباء خلف إصبع التدخل في ليبيا، مُتبرّماً بوقوع مصر تحت تهديد من قوات حكومة الوفاق الوطني التي تبعد أكثر من ألف كيلومتر عن الحدود المصرية، ولم تعتد على مصر، ولم تنازع المصريين على جرعة الماء. يختم حسين كمال فيلم «ثرثرة فوق النيل» بنهاية حادّة وعميقة في رمزيتها، حيث يفصل عم عبده (الحارس) حبل العوامة بعد خروج أنيس وسمارة، عن اليابسة، لتُبحر هائمة على وجه مياه النيل بلا وجهة، بينما يغرق الساهرون على متنها في ثرثراتهم الليلية العبثية تحت سحب كثيفة من دخان الكيف، غير عابئين بمسار العوامة. كأن عبقرية نجيب محفوظ تنبأت بما آلت إليه أحوال المحروسة راهناً، منذ انقلاب 2013، وغرق جنرالاتها القاعدين والمتقاعدين في ثرثراتهم، سُكارى بنشوة انتصاراتٍ لا يراها غيرهُم.

الاستيطان في الأغوار لقوننة الضم

نبيل السهلي

ليست فكرة حكومة الاحتلال، برئاسة نتنياهو، ضم الأغوار الفلسطينية إلى إسرائيل حديثة العهد، ذلك أن ثمة أبعادا جيوسياسية لتكثيف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في هذه المناطق في الضفة الغربية، فضلا عن أن في الوسع استغلال الأغوار للزراعة طوال العام؛ وهي التي تتصف بخصوبة التربة؛ وتوفر مصادر المياه فيها؛ إذ تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين. وتبعا لذلك، شرعت إسرائيل، منذ الاحتلال في يونيو/ حزيران 1967، إلى مصادرة مزيد من الأراضي، وإنشاء المستوطنات عليها، بغرض فرض الواقع التهويدي وضمّها في نهاية المطاف. وتبعاً لذلك، أقيمت في أراضي الأغوار الفلسطينية 36 مستوطنة، حسب الجهاز الإحصائي الفلسطيني، وذلك على 12 ألف دونم، إضافة إلى 60 ألف دونم ملحق بها، ويسكنها 11 ألف مستوطن إسرائيلي، وتتبع معظم المستوطنات في الأغوار للمجالس الاستيطانية الإقليمية المعروفة باسم عرفوت هيردن ومجيلوت. فضلاً عن ذلك، أنشأت إسرائيل تسعين موقعًا عسكريًا في الأغوار منذ 1967. ويمكن الجزم بارتفاع وتيرة عمليات الهدم لتجمعات سكانية فلسطينية بشكل كلي وجزئي، بعد اتفاقات إعلان المبادئ (أوسلو) في 1993، بغرض تهجير المواطنين الفلسطينيين وتشريدهم، لتسهيل عمليات السيطرة على أراضي الأغوار بعد تطهيرها عرقياً. ووفقاً لمعطيات «بتسيلم»، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية 698 وحدة سكنية على الأقل، ما بين 2006 - 2017 في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار، بالإضافة إلى تعرّض تجمعات سكانية عديدة لعمليات إخلاء متكرّرة، بحجة التدريبات العسكرية، وما يرافق ذلك من عمليات تدمير ومصادرة لممتلكات المواطنين. وفي الجانب الاقتصادي، يقيم الجيش الإسرائيلي حاجزين على مداخل الأغوار؛ لاستخدامهما في سياسة الإغلاق والتضييق الاقتصادي على الفلسطينيين في الضفة الغربية، والحؤول دون وصول المزارعين والعمال، وكذلك لمنع وصول منتجات الأغوار إلى الأسواق الفلسطينية، لسد حاجات المواطنين، وتالياً تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.
وقد رافق النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الكثيف في منطقة الأغوار تهجير إسرائيلي مبرمج لنحو خمسين ألف فلسطيني من سكانها منذ عام 1967؛ بالإضافة إلى تجمعات سكانية كاملة، بذريعة إقامتهم في مناطق عسكرية إسرائيلية، أو بحجج تطويرية للمنطقة؛ مثل تهجير أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية. واللافت أن ما تسمى مناطق C التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وفق اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، تشكل الغالبية العظمى من منطقة الأغوار، وبنسبة تصل إلى 88%. وفي هذا السياق، تصل مساحة منطقة الأغوار إلى مليون وستمائة ألف دونم، تمثل ثلث مساحة الضفة الغربية، وتسيطر إسرائيل على 80% من حجم المياه المتوفرة في منطقة الأغوار.
وهناك عمليات تضييق إسرائيلية تهويدية مبرمجة تطاول الفلسطينيين المتبقين في منطقة الأغوار، ويصل عددهم إلى 65 ألف فلسطيني بغية طردهم في نهاية المطاف. وقد أكد مركز «بتسيلم» أن معظم أراضي منطقة الأغوار وشمال البحر الميت تستغلّها إسرائيل لاحتياجاتها، وتمنع، في الوقت نفسه، الفلسطينيين من استخدام نحو 85% من المساحة، كما يُمنعون من المكوث فيها ومن البناء ومن وضع بُنى تحتيّة ومن رعي الأغنام ومن فلاحة الأراضي الزراعية. وأوضح المركز أن منع البناء والتطوير الفلسطيني في منطقة الأغوار سيمس، خصوصا، عشرة آلاف فلسطيني يسكنون في أكثر من خمسين تجمّع سكّاني ومضرب في مناطق C، حيث تسعى إسرائيل، بشتّى الطرق، إلى ترحيلهم عن منازلهم وأراضيهم. وثمة أبعاد سياسية وديموغرافية إسرائيلية تكمن في السيطرة وتنشيط الاستيطان في منطقة الأغوار. وتهدف، في مجملها، إلى منع إقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وطرد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، لتحقيق الغرض الديموغرافي التهويدي الإحلالي في نهاية المطاف، وكذلك السيطرة الكاملة على الموارد المائية المتوفرة في الأغوار، في ظل الزيادة المتوقعة للطلب على المياه في إسرائيل للاحتياجات المختلفة، مع احتمال وصول نحو تسعين ألف مهاجر يهودي إليها في العامين المقبلين.

(كاتب فلسطيني)

في استدعاء «23 يوليو» إلى الحاضر المصري

عصام شعبان

لا تمرّ ذكرى 23 يوليو 1952 في مصر من دون جدل بشأن نظام يوليو والناصرية، مناقشة الإنجازات والإخفاقات، سجالات سياسية، واحتفاء رسمي بالذكرى بوصفها مرحلة تاريخية مهمة أسّست لوضع جديد، لكن اللافت أن يظل الحدث رهين التوظيف السياسي حسب الهوى، وبشكل متناقض بين كتلتي المؤيدين والمعارضين للنظام، وأن يستخدم كل منهما، وفي اجتزاء للتاريخ وأحيانا افتراء عليه، ما يوافق تصوراتهما، وكأن مصر قبل ما يقارب سبعين عاما ما زالت كما هي بالسمات نفسها، لم تتغير فيها أحوال السياسة والطبقات الاجتماعية، ولا شخوص الحكم والمعارضة.
يغلب على نقاش الأحداث التاريخية عربيا تجسيد النظم في الأشخاص، كما جرى، ولأسبابٍ موضوعيةٍ وذاتية، في استدعاء جمال عبد الناصر بعد حراك «30 يونيو» (صيف 2013)، وإزاحة الإخوان المسلمين وصعود عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، وهي اللحظة التي تصاعدت فيها ظاهرة التوظيف السياسي لرموز ومحطات تاريخية، أهمها فترة حكم نظام يوليو. ولم يقتصر الأمر على السلطة، فهناك توظيف مقابل من أصوات ليبرالية وإسلامية ويسارية. والاتجاهات الثلاثة، على الرغم من الاختلاف بينها، تستدعي الماضي لتحليل الواقع، بل ورسم مستقبلٍ حسب المخيلة القائمة على قياس شكليٍ، وبعضها يشبّه الواقع بالماضي إلى حد التماثل. على الرغم من اختلاف الهدف من توظيف التاريخ بين تأييد للنظام أو معارضته، تجد الطرفين متشبثين بالمقارنة بين النظام الحالي والحقبة الناصرية. صحيحٌ أن المنهج التاريخي المقارن يفيد في تحليل الواقع، والاستفادة من الخبرات، لكن ذلك مرهون بموضوعية التحليل ونزاهته، فضلا عن صدق المعطيات، للخروج بنتائج واستخلاصات تساهم في تكوين رؤيةٍ عن الواقع وسبل تغييره، أو كما يحب بعضهم أن يقول اتخاذ العبر والاستفادة من دروس التاريخ.
تأخذ أبواق دعاية السلطة من «نظام يوليو» ما تريد، وهي تمارس دعايتها وتحشد جمهورها وتبرّر سياساتها، وقبل أن تتشكل هذه السياسات مثلا، قصد التمهيد لها، ومن ذلك أن ترفع صورة وزير الدفاع حينها، عبد الفتاح السيسي، بجوار صورة عبد الناصر في الميادين، لإنتاج رمزية سياسية وتبشير بالمستقبل، وإشاعة صورة الزعيم المخلص، وريث القائد البطل. لكن الغريب في أمر تياراتٍ سياسيةٍ تدّعي الرغبة في التغيير، والسعي إلى تأسيس وعي حقيقي، أن تستخدم الأسلوب نفسه، وكأنها تؤكد ما أرادته السلطة وتساعدها، حتى إن حاولت المقاربة بين السلطوية في النظامين، وكما تمارس قوى مؤيدة للسلطة الدعاية، خصوصا التي تصوّرت أن النظام ناصري الهوي، وسيحقق الاستقلال الوطني، ويستعيد وجود مصر أفريقيا، يواجه أميركا وإسرائيل وقوى الرجعية العربية، وينشئ المصانع والمدارس والمستشفيات، ويفرض مظلة التأمين الاجتماعي. وإجمالا يحفظ ويعيد ما سلب من حقوق اقتصادية واجتماعية مستحقة للمصريين أيام حسني مبارك وأنور السادات، ويواجه الفساد واستغلال رأس المال الكبير. ولكن هذه القوى مصابة بالعوار، وهي تبحث عن إضاءة تذكّرهم بالماضي، أو توصل الحنين لما مضى حتى بالتمنّي الكاذب، وهي تغرق في أمانيها، تتجاهل ما يجري من سياساتٍ اقتصاديةٍ وعلاقاتٍ خارجيةٍ متناقضة مع الناصرية.
ليس مؤيدو السلطة وحدهم من يجترّون التاريخ، ويوظفونه، لهوى غالب عند بعضهم، فهناك في منظومة التوظيف قوى تختلف في توجهها الفكري والسياسي، لكنها متفقة على أن نظام السيسي نسخة من نظام عبد الناصر. وتختار كل منها جانبا أو موقفا لتثبت صحة تصوّراتها، يدعو ذلك إلى التأمل بشأن هشاشة الفكر السياسي لدى قوى سياسيةٍ أغلبها قديمة الجذور، وهي تمارس، عبر رؤية جزئية ومقولات

> توظيف نظام يوليو مستمر في مصر بين فئات من معارضي النظام الراهن ومؤيديه

عمومية، عملية دعاية تختزل التاريخ، وتزيف الوعي. وبهذا الشكل، تدخل في إطار مكايدة سياسية، يستفيد منها من يديرها، وتبتعد عن صياغة رؤى للتغيير. كما تعزّز هذا المنهج أزمة قوى المعارضة، التي تقدّم رؤى تبسيطية مخلّة تشبه المقولات الرائجة والاختزالية على «تويتر» و«فيسبوك». ولا يصلح هذا خطابا سياسيا يحلل الأزمة. كما يتصف التوظيف السياسي لنظام يوليو بعقليةٍ تتجاهل التاريخ الاجتماعي والسياسي المصري، ويقدّم خلطات جاهزة ومكرّرة، من دون جهد أو ملل.
ويقع المعارضون، حين يشبّهون النظام الحالي بالفترة الناصرية، بخطأ في تقدير (وتحليل) الواقع وشبكات العلاقات والمصالح وعلاقات القوة. وهم يصلون، في ذلك، إلى نتائج غير صادقة، ودعاية تماثل دعاية مؤيدي النظام الذين يشبّهونه بالحقبة الناصرية أيضا، والتي تعمل، عبر استدعاء التاريخ بشكل انتقائي، على إنتاج مؤيدين جدد، أو المحافظة على كتلة المؤيدين للسلطة، والسلطة، بطبيعة الحال، غير مهتمة بتأسيس وعي حقيقي، إن لم يكن الغرض من الاستدعاء غالبا تزييف الوعي، بينما من المفترض أن القوى التي تدعو إلى التغيير أن تؤسس لوعي حقيقي، ونقد لخطابها، وتسأل نفسها عن علاقة هذا الخطاب باستمرار الأزمة، خصوصا بعد فشل محطة التغيير في العام 2011، والتي اتضح ما فيها من أوهام وحسابات خاطئة وأولويات معكوسة عجّلت بفشلها. كذلك لا يمكن أن يكون خطاب قوى سياسية مرتكزا على أطروحات شكلية خالية المضمون، ومنزوعة عن مصالح الناس اقتصاديا واجتماعيا، في وقتٍ يروج الإعلام الرسمي لانحياز السلطة للطبقات الشعبية باعتبار النظام وريثا للناصرية، بوصف الحاضر صورة للماضي. ويفتقد هذا المنطق الشكلي الذي يستدعي التاريخ إلى بصيرة تقدم رؤية تحترم العقل وتعرّف الفوارق وتقدم مشروعا للتغيير، يربط بين ما هو ديمقراطي واجتماعي، ويربط الحقوق بالحريات، ولا ينظر بعين واحدة إلى التاريخ. توظيف نظام يوليو مستمر في مصر بين فئات من معارضي النظام الراهن ومؤيديه، كل كتلة تختار ما يخدم مصالحها وتصوّراتها، غير أن الكتلتين تتصوران أن التاريخ توقف عند نظام يوليو 1952 حتى يحل مكانه نظام يونيو 2013، أو كما يحبون التكرار «التاريخ يعيد نفسه»، فيعاودون هم أطروحات عودة دولة الضباط، ويفسّرها كل فريق كما يحب. ليس النظام الحالي صورة مما مضى، ولن يكون، لأسباب عديدة. هذه حقيقة يتجاهلها المعارضون للنظام، وكذلك المؤيدون. وقد توهم بعضهم أن النظام صورة من نظام يوليو، وانحيازه للحقوق الاجتماعية وتوجهه العروبي.
وإذا كانت هناك تشابهات فيما يخص الميل السلطوي، فإن مساحات التناقض والاختلاف عميقة جدا، وهي مرتبطة بملف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الخارجية، وحتى مساحات العمل الشعبي، فضلا عن طبيعة الشخوص وتأثيرهم، سواء في مقاعد الحكم أو المعارضة. لذا إعادة الطرح انطلاقا من الواقع أصدق من استدعاء أختام التاريخ ودمغها على أفكار مسبقة، ذلك هو السبيل إلى إعادة إنتاج خطاب للتغيير، يتجوز إخفاقاتٍ مضت.

(كاتب مصري)

كاريكاتير

عماد حجاج

عندما تبحث فرنسا عن دور في لبنان

جيرار دياب

قال مطّلعون على الموقف الفرنسي تجاه لبنان، إنّ رئيس الديبلوماسية الفرنسية، وزير الخارجية، جان إيف لودريان، حمل رسالة واضحة في زيارته بيروت ومباحثاته فيها. تعمل هذه الرسالة على استغلال الوقت الضائع، قبيل الاستحقاق الانتخابي الرئاسي الأميركي في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وذلك بهدف حثّ الأفرقاء، لإجراء الإصلاحات اللازمة والضرورية، للتوجه إلى المجتمع الدولي بملفّ شفاف، يسمح بإعادة إطلاق برنامج المساعدات، سواء من البنك الدولي أو مؤتمر سيدر، ولا يسمح لهذا البلد من الإرتماء في أحضان المحور الآخر لفرنسا وحلفائها. تصف أوساط دبلوماسية في بيروت السياسة الفرنسية بأنها تتّسم بالواقعية، وأنّ ديلوماسيتها تقوم الآن بدور المواجهة للتهور الأميركي في مجلس الأمن بشأن ملف تعديل مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). وفي المقابل، هي لا تستطيع فعل أكثر من ذلك، طالما أنّ الأطراف اللبنانية في صراعٍ دائم، وعلى مختلف القضايا.
تدرك باريس جيدًا أنّ الإدارة الدولية غائبة عن الشرق الأوسط، وأنّ التموضع الجديد للإدارة الأميركية، بقيادة الرئيس ترامب، هو الانسحاب من أكثر من ساحةٍ دوليةٍ لإعتبارات كثيرة، فالولايات المتحدة لم تعد مستعدةً للعب دور الشرطي في المنطقة، كما أنّ أوروبا اليوم ضعيفة في سياساتها الخارجية. وهذا ما يسمح للأطراف الأخرى، إيران وتركيا وروسيا والصين، الخوض في صراع لملء الفراغ الأميركي - الأوروبي. وأمام هذه الصورة، يُجابه لبنان بالإصرار الأميركي على معاقبته؛ لاعتباره أنه أصبح تحت الوصاية الإيرانية، عبر وكيلها حزب الله، الأمر الذي يعرقل مشاريع أميركية وإسرائيلية في المنطقة. ولذا، يثير الحراك الفرنسي في المنطقة، بدءًا من لبنان وصولًا إلى ليبيا، أكثر من سؤال: هل فعلًا تعمل الدبلوماسية الفرنسية، على إنقاذ لبنان من المأزق الاقتصادي الذي يتخبّط به؟ أم أنّ فرنسا تفتّش عن دورها الضائع في الشرق الأوسط، لتعيد بناءه انطلاقًا من البوابة اللبنانية؟
بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والفرنسي يشعر بغدر الحليف الأميركي، سيما في موقفه الذي اختاره، وهو الحياد من هذا العدوان والدفع نحو إيقافه. وكان الهدف من الحياد الأميركي يومها طرد اللاعب الفرنسي من منطقة الشرق الأوسط إلى غير رجعة. أعيدت الكرّة في بيروت عام 1989، مع رئيس الحكومة الانتقالية، العماد ميشال عون، الذي كان مدعومًا من السفارة الفرنسية، وكان يمثّل ما سمي الخط المسيحي الثالث، وهو الحفاظ على الكيان اللبناني وتثبيت وجوده. هذا الخطّ الذي توسّط بين الخطّ الأول، المنتمي كليًا إلى الدور الأميركي في المنطقة، والخط المقابل له، الماروني القومي العربي. عندها شعرت الدبلوماسية الفرنسية بأنّ الحليف الأميركي سحب الورقة اللبنانية من يدها لإعطائها للسوري، في تسويةٍ كان العراق ضحيتها.
اليوم، وبعد 30 عامًا تطلّ الدبلوماسية الفرنسية برأسها من جديد. تطلّ على شرقنا، من خلال زيارة وزير خارجيتها، جان إيف لودريان، التي حملت شروطًا لمدّ يد المساعدة إلى الحكومة اللبنانية، ومنها أن تبدأ الأخيرة بإصلاحات حقيقية. والموقف الفرنسي أكثر من جدي في هذا السياق، كي تصبح لديه حجّة يحاكي بها مجموعة دول «سيدر»، المؤتمر الذي تتزّعمه فرنسا، لإخراج لبنان من أزماته. وهناك أيضا ليبيا، البلد الذي يشكّل نقطة تحوّل للمصالح الفرنسية في القارة الأفريقية، إذ قرأت باريس ما اعتبرته خطرا على مصالح شركة النفط والغاز (توتال)، من الدور التركي المتصاعد، سيما في سرت النفطية. لذا، تتضارب مصالح فرنسا في ليبيا مع مصالح تركيا، الأمر الذي كاد أن يؤثّر على العلاقات داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كون البلدين عضوين فاعلَين فيه. ولكن السياسة الخارجية لفرنسا في الساحة الليبية ضبابية حاليًا، بعكس سياستها تجاه لبنان، لأنّ الداخل اللبناني، على الرغم من المعارضة فيه، إلّا أنّه يبقى أكثر تماسكًا من الساحة الليبية الهشة. أدرك الفرنسي أنّ الفراغ الذي سيتركه الأميركي في المنطقة سيعوّض عنه بمجموعة لاعبين. وإنّ ترك الساحة اللبنانية تذهب شرقًا، نتيجة الضغوط الأميركية، سينعكس على الوجود الفرنسي تحديدًا. لذا، سارع الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى الالتفاف على كل الأطراف الأخرى، من خلال إدراكه ضرورة تقديم الدعم للبنان. وقد يكون هذا الدعم تحييد لبنان عن صراعات المنطقة، كي يستطيع البلد لملمة اقتصاده المنهك، ولكن من دون الضغط على حزب الله الذي ينظر إليه الفرنسي أنه مكوّن أساسي في البلد، يجب التعامل معه.

> لن تلعب فرنسا دور المستفزّ للسياسة الأميركية بل ستسير بحذر

(كاتب لبناني)

أيا صوفيا... وصل ما انقطع

خديجة جعفر

يشهد اليوم الجمعة، 24 يوليو/ تموز 2020، أوّل صلاة جمعة في جامع أيا صوفيا في إسطنبول، بعد انقطاع دام 86 عامًا، وبعد أن ظُنّ أن لا عودة عن قرارات التحديث والعلمنة في تركيا التي فرضها مصطفى كمال أتاتورك بالقوة، بعد أن ألغى السلطنة عام 1922 والخلافة عام 1924، وبعد أن أصدر عدّة قرارات سيادية أخرى، منها تحويل جامع أيا صوفيا متحفا. وقد تحدث الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في جمعة العاشر من يوليو/ تموز الحالي، إلى الأمّة التركية، وأعلن حكم محكمة مجلس الدولة (أعلى جهة قضائية مختصة إعادة حالة أيا صوفيا القانونية إلى جامع، قائلاً إنّه أخيرًا قد تخلصت الأمة التركية من «العار» الذي لحقها طوال هذه الأعوام، جرّاء تحويل جامع أيا صوفيا الذي أوقفه محمد الفاتح، إثر فتحه إسطنبول في 1453، إلى متحف يزوره الزوار ويتعجبون لجمال فنّه، ولكن لا تنتابهم إزاءه عاطفة الاحترام.
اتفق أغلب الأتراك على القرار واحتفوا به، ونالت قضية إعادة أيا صوفيا جامعا اتفاقًا بين جمهوري الإسلاميين والقوميين في تركيا، باعتباره معبّرًا عن «روح الأمة التركية». كما بارك القرار مشايخ صوفيون، ومنهم شيخ الطريقة النقشبندية الحقانية والمقيم في قبرص، محمد عادل. ويبدو أنّ أيا صوفيا سكنت المخيال الصوفي التركي طويلاً، إذ يقول شيخ الطريقة النقشبندية الحقانية السابق، محمد ناظم (1922 – 2014)، والذي شهد لحظة علمنة تركيا، وتحوّل أيا صوفيا متحفا «عسى أن تكونوا من هؤلاء الذين يفتحون أيا صوفيا، تاريخ هذه الأمة لن يستقيم حتى تفتح أيا صوفيا». ويعجب المرء من اتفاق مراد الصوفية مع مراد الإسلام السياسي في تركيا على شكلٍ لا يوجد في بلادنا العربية.
وخارجيا، احتفت إيران، وجماعات وأحزاب إسلامية كثيرة في إندونيسيا وباكستان والهند، بعودة أيا صوفيا جامعا، وكذلك شخصيات عربية، منهم مفتي القدس الشيخ عكرمة صبري ومفتي سلطنة عُمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي. ولا عجب من سرور مجموعات وواجهات إسلامية بالقرار، فبحسبها، إعادة أيا صوفيا جامعا يعني عودة حضارية إلى الإسلام، وإحياءً لذكرى النصر والمجد، وعودة إلى العمل طبقًا للقانون الإسلامي/ الفقه الإسلامي الذي تمثله الأحكام الفقهية للفتح والوقف. وقد نصّت وقفية محمد الفاتح التي حرص الرئيس أردوغان على عرض نصّها، في أثناء خطابه، على أنّ «القاضي» في عصره قد راجع نص الوقف فقهيًا/ قانونيًا.
وبخلاف ردود أفعال في العالم الإسلامي جاءت خافتة في أفضل توصيف لها، فإنّ ردود أفعال العالم المسيحي جاءت غاضبة وعالية. وأولها الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان. وكانت اليونان قد انتقدت، في يونيو/ حزيران 2017، قراءة القرآن الكريم في أيا صوفيا. ووصف رئيس اليونان القرار بالخطوة الرجعية، واتهم تركيا بالقطع مع العالم الغربي وقيمه، بل دعا إلى عقوباتٍ تطاول تركيا. وبالغت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في رد فعلها الذي جاء استباقًا للخطوة، فأعلن رأسُها، قبل إعلان القرار بخمسة أيام، أن إعادة أيا صوفيا جامعا تهديدٌ للمسيحية ولروحانيتها وتاريخها. وكانت الكنيسة الأرثوذكسية تشعر بالراحة حال كونها متحفا بحسب قوله. ولكن الخارجية الروسية اعتبرت القرار شأنا داخليا تركيا.
وفي حين أعرب رأس الكنيسة الكاثوليكية، البابا فرنسيس، عن حزنه، عندما يأخذه البحر إلى أيا صوفيا، أخذ مجلس الكنائس العالمي الذي يمثّل 350 كنيسة الحدث على محمل الجد، فكتب رسالةً إلى أردوغان، قائلاً إن الحالة المتحفية لأيا صوفيا كانت تعبيرًا قويًا لالتزام الجمهورية التركية بالعلمانية والدمج ونبذ صراعات الماضي، وبعودتها جامعا، تحولت أيا صوفيا إلى رمز للنبذ والانقسام. كما أسفت الدول الغربية للقرار، وأولاها فرنسا التي رأت أنه «يقوّض أحد الإجراءات الأكثر تجسيدًا لتركيا الحديثة والعلمانية». كما شاركت معظم الدول الأوروبية هذه الرؤية الفرنسية، وشاركتها منظمة «يونسكو»، فيما اكتفت الولايات المتحدة، في الأول من يوليو/ تموز الحالي، بحثّ تركيا على إبقاء أيا صوفيا متحفا.
وكانت الحكومة التركية واعيةً لاستياء الدول الغربية الأوروبية، ولغضبة الكنيستين، الأرثوذكسية والكاثوليكية، فقد أكد أردوغان، في كلمته، أنّه يحترم وجهات النظر، ولكنه لا يقبل أيّ تدخل خارجي في الشأن التركي. وقال إنّ قرار تحويل الجامع متحفا كان خاطئًا، وأنّ أوان تصحيحه. ولذا، فإنّ ما فعلته المحكمة التركية هو «إبطال المرسوم الصادر عام 1934 بتحويل أيا صوفيا إلى متحف»، وبالتالي عادت أيا صوفيا إلى وضعها القانوني. أمّا أصلها الكنسي، فقد أجاب أردوغان بأنّ أيا صوفيا كانت كنيسة شبه مهجورة حين فُتحت إسطنبول، وإنّ محمد الفاتح حين أوقف هذا المبنى جامعًا زاد عليه تعديلاتٍ وإضافاتٍ وأبنية وقبابا. وقال إنّ تركيا من أكثر الدول ضمانًا لحرية ممارسة الشعائر الدينية لمواطنيها، مهما كانت دياناتهم.
استندت الحكومة التركية إلى مبدأ السيادة الذي تقوم عليه الدولة الحديثة، فتقرير وضع جامع أيا صوفيا «حق تركي داخلي»، كما قال الرئيس. ولذا لا يجب أن تشكل وجهات نظر حكومات أخرى أو أي تهديد من كنائس دول أخرى أي ضغطٍ أمام ممارسة مبدأ السيادة. وبالإضافة إلى هذا، اتبعت الحكومة التركية إجراءاتٍ ديمقراطيةً وقانونيةً من خلال «مجلس الدولة»، وهي أعلى محكمة في تركيا، ولم يأت هذا القرار منبثقًا من إرادة الحاكم، بل من حكم القانون والقضاء. وكما قال أردوغان، ليست المسألة في أيا صوفيا بحد ذاته، بل فيمن يفرض سيادته على الأرض التركية، وبالتالي على الوضعية القانونية لأيّ مبنىً فيها.
ويمكن فهم القرار التركي بأنه خطوة تتويج لعدة سياساتٍ، هدفت إلى مناوأة الحالة التركية الحديثة المعلمنة، والمعادية للدين، والتي فرضها أتاتورك بالقوة في عشرينيات القرن العشرين. وكان من سياسة أتاتورك إبطال الطرق الصوفية، ومنع الحجاب وإلغاء المدارس الدينية، وإلغاء التقويم الهجري، وإلغاء الأبجدية العربية للغة التركية، وغيرها من إجراءات تضطهد المسلمين المتدينين. وقد شهدت تركيا منذ صعود «العثمانيين الجدد»، في منتصف التسعينيات، عودة تدريجية عن السياسات العلمانية. فسُمح بعودة الطرق الصوفية، وسمح للدين بالوجود في المجال العام، وسمح للنساء بارتداء الحجاب في الأماكن العامة، واتخذت خطواتٌ لإعادة الانتماء والوصال مع تركيا العثمانية. وقد أكد أردوغان هذا الانتماء، فقال إنّ وجودنا في هذه الأرض يعود إلى ألف عام. وقد توّجت مساعي إصلاح ما أفسده أتاتورك بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 يوليو/ تموز 2016، ثمّ في إعادة أيا صوفيا جامعا واحترام وقفية الفاتح وشرعيتها القانونية في 10 يوليو/ تموز 2020.

> القرار التركي خطوة تتويج لعدة سياساتٍ، هدفت إلى مناوأة الحالة التركية الحديثة المعلمنة، والمعادية للدين

(كريس ماكريث/Getty)

(كاتبة مصرية)

خط السيسي الأحمر

بشير البكر

تكمن «عبقرية» الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في أنه يتحرّك في الزمان والمكان غير المناسبين، ففي وقت كان المصريون والعرب ينتظرون منه موقفا حازما بصدد قرار إثيوبيا بدء عمليات ملء سد النهضة، أعلن البرلمان المصري أنه أجاز إرسال قوات مصرية إلى ليبيا. الأمر الذي من شأنه تعقيد المسألة الليبية أكثر مما هي عليه، ومن ذلك أنه سوف يُبعد فرص الحل السياسي، ويهدّد بتسعير النزاع المسلح نحو مديات خطيرة جدا، قد تدفع نحو تقسيم ليبيا، حسب تقديراتٍ كثيرة توصل إليها خبراء في الشأن الليبي، انطلاقا من خلفيات تهديدات السيسي التي اعتبر فيها تجاوز قوات حكومة الوفاق الشرعية سرت والجفرة خطّا أحمر. وتناولت بعض وسائل الإعلام هذا الموقف بالقراءة والتحليل، كونه يحمل دلالة أكثر خطورة، فهو يبدو نواة لمشروع تقسيم ليبيا. وبرز إجماع على أن الخط الأحمر قد يكون خط دم طويلاً، ولكنه يمكن أن يصبح خط حدود بين الليبيين، ويقود إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم، برقة في الشرق وتشمل طبرق وبنغازي، وطرابلس في الغرب، وفزّان في الجنوب. ولكن حتى وفق هذا التقسيم، فإن سرت والجفرة جزء من أقليمي الغرب والجنوب، وليستا تابعتين للشرق، حيث تسيطر قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.
ويبدو أن إرسال قوات مصرية رسمية إلى ليبيا هو بمثابة السلاح الأخير الذي سوف يزجّه التحالف الداعم لحفتر في معركة المواجهة مع قوات «الوفاق»، وذلك بعد أن مني بهزائم كبيرة خلال الأشهر الماضية، تمثلت بخروج مدن الساحل الغربي من تحت سيطرته، بالإضافة إلى قاعدة الوطية ومدينة ترهونة، وتقدّم قوات الوفاق لاستعادة سرت وقاعدة الجفرة، إلا أنها تريثت بانتظار مساعي الحل السياسي من خلال استئناف مسار برلين.
وفي الأحوال كافة، لن يكون قرار مصر زجّ قواتها في ليبيا أمرا سهلا، بل هو عملية معقدة، سوف تكون خاضعةً لاعتبارات كثيرة، أولها حسابات الدول التي شاركت في مؤتمر برلين في يناير/ كانون الثاني الماضي، وفي مقدمتها دول أوروبا الغربية التي حاولت أن تستعيد الملف الذي بات بين أيدي روسيا وتركيا، وأكثر دول أوروبا انشغالا بالقضية الليبية هما فرنسا وإيطاليا، ففي حين تقف باريس إلى جانب حفتر، تبدو روما ميّالة إلى جانب حكومة الوفاق وأنقرة. ومن دون شك، تركيا وإيطاليا لن تقفا موقف المتفرّج حيال أي تصعيد جديد، وظهرت بوادر ذلك في ردود أفعال كل منهما من خلال تأزم الموقف الفرنسي التركي، وتقدّم التنسيق الإيطالي التركي.
وفي وقت أبدت روسيا تأييدا واضحا لتدخل الجيش المصري في الصراع الليبي، فإن هذا التدخل لا بد أن يصطدم بدور تركيا التي تدعم قوات «الوفاق»، ولا يوجد ما يمنع من حصول مواجهة عسكرية مصرية تركية، وهو ما يزيد النزاع تعقيدا بسبب تداخل المواقف الدولية. وبينما يبدو توازن القوى العسكري قائما بين مصر وتركيا، فإن إرسال مصر قوات إلى الأراضي الليبية سوف ينعكس سلبا على أوضاع مصر الداخلية، سيما أن القاهرة تواجه عدة أزمات معقدة، ومنها قضية سد النهضة.
وفي الشأن الليبي الداخلي، إن واحدةً من أخطر المسائل وأكثرها حساسيةً لعب حفتر ورقة القبائل، فهو سبق له أن دفع بعضها في مطلع العام الحالي إلى إغلاق مؤسسات إنتاج النفط وموانئ تصديره، وزجّها بشكل أكبر في النزاع، حين أرسل وفدا منها إلى مصر في الآونة الأخيرة تحت شعار الطلب من السيسي أن يتدخل عسكريا في ليبيا. وفي الحالين، هذا توريط للقبيلة، وضرب للوحدة الوطنية، وفتح الباب واسعا أمام الحرب الأهلية.

سد النهضة: قضية عادلة ومحامٍ رديء

جمانة فرحات

انتزعت إثيوبيا ما تريده بشأن سد النهضة، غير مكترثةٍ باعتراضات مصر والسودان. بدا كأنها نجحت في تسديد الضربة القاضية، في توقيتٍ من اختيارها بعناية، حتى أن حرصها على إظهار تفوّقها ببدء ملء السد على قاعدة أن «النيل لنا» كان واضحاً، بعد معركةٍ خاضتها متسلحةً بكل ما تمتلك من حجج ومهارات دبلوماسية وحيل.
صحيحٌ أن للأزمة ثلاثة أطراف، مصر وإثيوبيا والسودان، لكن الأنظار تتركّز، منذ اللحظة الأولى، على القاهرة وأديس أبابا، لأسباب عدة، ليس أقلها أنهما تملكان مفاتيح تفجير أزمة واسعة أو ضبطها. وفي جعبة الطرفين حجج دفاع كثيرة ومحقّة لتفصيل وشرح أسباب تصوراتهما بشأن الآلية الأنسب لملء السد. اختارت أديس أبابا وضع مهمة الدفاع عن حقها في ملء السد بهذه الطريقة، بأيدي أفضل ممثليها، من رئيس الوزراء أبي أحمد إلى وزيري الخارجية غيدو أندارغشيو والمياه والطاقة سيليشي بيكيلي. كان هؤلاء يبرّرون موقف بلادهم انطلاقاً من قناعة تامة بكل كلمة يقولونها. على النقيض من ذلك، كان على المصريين أن يشاهدوا رأس السلطة، عبد الفتاح السيسي، ووزيري الخارجية سامح شكري والموارد المائية والري محمد عبد العاطي، وهم يفاوضون بالنيابة عنهم على شريان حياتهم ومستقبل الأجيال المقبلة، وبالكاد تغيب عنهم مشاهد السيسي عندما وقف يستحلف رئيس الوزراء الإثيوبي عدم الإضرار بمياه مصر. وكأن مشكلةً بحجم مياه النيل، ومحاولة أكثر من دولة أفريقية (وليس فقط إثيوبيا) الالتفاف على اتفاقية تقاسم المياه التي تحدد كمياتها الواصلة إلى مصر والسودان يمكن أن تُواجَه بهذه الكوميديا السوداء.
كما أنه مع كل مرة يقترب فيها الخطر، كان المصريون يتساءلون عما إذا كانت صفقة ستُجرى في اللحظات الأخيرة على حساب حقوقهم، إرضاء لإثيوبيا أو أي طرف آخر ممن يمكن أن يضغط على النظام المصري، بعدما سبق للسيسي أن باع جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، ولم يجد صعوبة في الاتكال على وزراء حكومته لإيجاد المبرّرات له. ما جرى في أزمة سد النهضة، يحكي الكثير عن حجم التراجع في دور مصر وتأثيرها الإقليمي، وتحديداً الأفريقي. وبعيداً عن أي خيار عسكري، لا يملك النظام القدرة الفعلية على اللجوء إليه، لاعتبارات سياسيةٍ، وليس عسكرية، بالدرجة الأولى، وجدت القاهرة، على مدى أشهر مفاوضات سد النهضة الطويلة، نفسها وحيدة، بلا أوراق ضغط حقيقية. بل كانت أديس أبابا قادرةً على التلاعب بها كيفما تشاء. وجل ما حصلت عليه مصر، في المقابل، بضع مسكّنات من الإدارة الأميركية ودول أوروبية وحتى عربية. أما الوساطة الأفريقية، وفي اللحظات الأخيرة، فبدت أقرب إلى حفظ ماء الوجه لا أكثر، لا سيما أن دول المنبع الأفريقية، في معظمها، كانت قد جاهرت، منذ سنوات، بموقفها الراغب في تعديل اتفاقية تقاسم مياه النيل، لاعتبارها أنها فُرضت عليها في زمن الاستعمار، وأنها مجحفة بحقها، على عكس وضع السودان ومصر اللذين يحتفظان بـ«حقوق تاريخية»، وهو ما تُرجم في اتفاق عنتيبي الذي جمع عدداً من دول حوض النيل والأزمة المستمرة حوله.
على مدى السنوات والعقود المقبلة، ستكون أزمات المياه، مع كل ما يرتبط بها من تداعياتٍ أمنية وسياسية واجتماعية، العنوان الأول المتحكّم بالعلاقات في القارة الأفريقية، وبشكل خاص بين دول النيل، فالتحذير من حروب المياه في المنطقة ليس جديدا لكن خطرها قد يكون أقرب من أي وقت مضى. ما قامت به إثيوبيا عبر بناء السد يرجّح أن يتكرّر في دول أخرى، وإن على نحو أقل حجماً، تحت عنوان التنمية. ومع كل مشروع جديد، يفترض أن تتجدّد الأزمة بشأن اتفاقية تقاسم مياه النيل، ما يعني أن اسمي مصر والسودان سيحضران بشكل دائم، لأنهما الأكثر تضرّراً من كل تحول قد يحصل، ما يحتّم حدوث تحوّل في رد فعلهما.

عودة إلى البدايات أو صراع لا ينتهي على سورية

برهان غليون

(1)

لجأ بشار الأسد، منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة السورية، إلى اختلاق قصص خيالية للتهرّب من المسؤولية، كان أهمها قصة المؤامرة الكونية التي يشارك فيها العالم بأكمله، غيرةً من النجاح والاستقرار والأمن الذي تنعم به سورية في ظل حكمه. ولم يلبث أن أردفها بقصة الإرهاب العالمي، أو الوهابي، الذي وقع ضحيته هذه المرّة، كما وقعت ضحيته من قبل الولايات المتحدة الأميركية في 11 سبتمبر/ أيلول 2001 ثم في العراق منذ 2007، التي يشترك معها في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين حمايةً للقيم المدنية والإنسانية. وفي الحالتين، كما كان الأسد الذي لا يستطيع الفصل بين شخصه وسورية مقدار شعرة، لا يقبل أن يرى في نفسه غير ضحيةٍ بريئةٍ للنيات والمشاريع الشريرة الأجنبية، لم يكن يقبل أيضا، ولو لحظة واحدة، أن يرى في المشاركين في المسيرات الشعبية سوى قناع يلبسه المتآمرون والإرهابيون الكونيون الحاقدون على ما تنعم به البلاد من سلام وسعادة وازدهار. وهذا ما يجعل القضاء عليهم من دون رأفة ولا رحمة واجبا وطنيا وأخلاقيا، وليس سياسيا فحسب.

ومع الأسف، ينبغي الاعتراف بأن ترديد هذه الرواية العُصابية لم يقتصر على أصحاب النظام وجوقته الكبيرة من الدبلوماسيين والمثقفين والإعلاميين الذين أبدعوا بالفعل في تزوير الوقائع وتلفيق التصريحات والافتراءات لإقناع أنفسهم وجمهورهم بالطابع الوطني لحرب الإبادة الجماعية، ولكنها أثرت بوضوح في قطاعات واسعة من الرأي العام العربي والدولي الذين صاروا يشكّكون في المضمون السياسي التحرّري لهذه الثورة التي لم تكن تختلف مع ذلك، في شعاراتها وأساليب التعبير عن مطالبها وغاياتها، عن الانتفاضات أو ثورات الربيع العربي الأخرى. ساعدهم على ذلك افتقار هذه الثورة ذاتها إلى أي وسيلةٍ إعلاميةٍ وخبرات دبلوماسية تستحق هذا الاسم، تدافع عنها، وتمكّنها من التواصل مع جمهورها والتعبير عن مواقفها وبرامجها ونشاطاتها والدفاع ضد متهميها، كما ساعد عليه أيضا تناحر قياداتها وتضارب تصريحاتهم، وتعدّد خطاباتهم وأجنداتهم. وجاء سقوط بعض فئات المعارضة السورية في فخ أوهام الأسلمة الإيديولوجية ليقضي على ما تبقى من صفاء صورتها الحقيقية، وليصبّ الزيت على نار الحرب الإعلامية والسياسية التي يوقدها أعداؤها لنزع الشرعية عنها وحرقها. بل لم يتأخر الوقت، حتى يتسرّب كثير من مصطلحات خطاب هذه الحرب الجائرة إلى داخل صفوف جمهور الثورة والمعارضة والرأي العام السوري الذي يكاد يردّد اليوم، حرفيا، ومن دون وعي، في سياق التمثيل بالذات الذي يولّده تفاقم الفشل والإحباط واليأس من الخلاص، الكثير من افتراءاتها وطروحاتها.

ولحسن الحظ، نقلت وسائل الإعلام، في شهر يوليو/ تموز الجاري، شهادات مهمة تلقي مزيدا من الأضواء على أحداث تلك الحقبة الحاسمة الأولى من تاريخ الكارثة السورية. ومن المفيد، في نظري، تعميمها، لعلها تساهم في تبديد الشكوك التي بدأت تدخل إلى أذهان كثيرين من أنصارها، وليس خصومها فحسب، في أصالة الثورة السورية وحقيقتها التحرّرية، وتساعد على الاحتفاظ بالذاكرة الحقيقية الحية للتضحيات العظيمة التي قدّمها نشطاؤها والسوريون عموما. على استعادة الوعي والذاكرة.

أول هذه الشهادات كانت لوزير خارجية تركيا في 2011، داود أوغلو، (في حديث له على قناة «خبر ترك" 15 يوليو/ تموز 2020، ونقله موقع جسر18 تموز). والثانية شهادة أماني مخلوف التي تنتمي إلى إحدى الأسرتين الحاكمتين عمليا في سورية بشكل مشترك منذ خمسين عاما، وقد روت، عبر صفحتها، تعقيبا على شهادة داود أوغلو وتأكيدا لما جاء فيها، تفاصيل عملية تفجير خلية الأزمة (18 يوليو/ تموز 2012) التي أدت إلى مقتل وزير الدفاع داود راجحة ونائبه آصف شوكت ووزير الدفاع الأسبق، معاون نائب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية، حسن تركماني، ورئيس مكتب الأمن القومي هشام اختيار، وإصابة وزير الداخلية محمد الشعار، والأمين القطري لحزب البعث محمد سعيد بخيتان بجروح. وتكمن أهمية الشهادتين في إثباتهما، بعكس ما درجت دعاية النظام على تأكيده، في حقيقة أن المتهمين بقيادة المؤامرة الكونية من خليجيين وأتراك، بعكس ما درجت على ذكره دعاية النظام، لم يتدخلوا في الأزمة السورية لصالح قوى المعارضة، أو من باب العداء له، أو بهدف تغييره، ولكن لصالحه. وبدافع الحرص على بقاء النظام واستقراره، لقاء إصلاحات اعتقدت هذه الدول، التي كانت من أبرز حلفائه السياسيين وشركائه الاقتصاديين، أنه لا يمكن وقف الاحتجاجات الشعبية وإنقاذ النظام من مصير مجهول من دون تحقيقها.

كان داود أوغلو يعتقد، كما ذكر في لقائه الإعلامي، وكان على حق، «أن الربيع العربي موجة كبيرة، من الممكن أن تصل آثارها إلى تركيا». لذلك كان حريصا على ألا تخرج الأزمة السورية عن السيطرة. ومن أجل ذلك، لم يوفر جهدا للقاء الأسد مرات عديدة، ويحمل إليه رسائل تطمين من رئيس جمهورية تركيا ورئيس وزرائها أيضا، تؤكد له جميعها «نحن إلى جانبك». وقد ذهب، في هذا التطمين، إلى حد أنه عرض على الأسد مشروع اندماج إقليمي يحقق السلام لسورية وتركيا ولبنان والأردن، أي يرسخ حكم الأسد ونظامه داخل هذا التجمع السياسي.

وعلى الرغم من تراجع الأسد عن هذا المشروع، حافظت أنقرة، حسب أوغلو، على علاقات جيدة مع النظام ثمانية أشهر أو تسعة بعد انطلاق الثورة، كما أنّها دعمته في البدايات. ولم تنقطع الاتصالات التركية السورية إلا في وقت متأخر، عندما وجدنا، يقول داود أوغلو، الأسد، «خصوصا في تلك الأيام المباركة من شهر رمضان، يستمر في قتل شعبه، في حمص وحماة بالمدافع، وكان يضرب اللاذقية من البحر، وفي دير الزور كان يُلقي البراميل على رؤوس شعبه، فما الذي كان يترتب علينا فعله حيال هذا؟ نحن حاولنا أن نحول دون وقوع هذه الكوارث، ولكن المسؤول الأول عن كل ما حدث هو الأسد». أما «الادّعاءات التي روجّها الأسد، واتهمت تركيا بأنها كانت ترغب في جعل الأخوان المسلمين شركاء له في السلطة، فهي لا تمتّ إلى الواقع بصلة. «ومما يزيد من صدقية رواية رئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داود أوغلو، أنه لم يتردّد، نهاية العام الماضي 2019، أي قبل تسعة أشهر من شهادته هذه، في الحديث عن ضرورة «الالتقاء بالجميع»، أي بمن فيهم الأسد، في سبيل تحقيق السلام الدائم في سورية.

وقد جاءت شهادة أماني مخلوف قبل أسبوع لتكمل رواية رئيس الوزراء التركي السابق، أضافت إليها معلومات جديدة تفيد بأن تركيا لم تكن وحيدة في المساعي لترشيد رد فعل الأسد وإقناعه بمخاطر زج الجيش في حربٍ ضد المحتجين السلميين. فقد كانت تعمل بالتعاون مع «مجموعة العمل العربي» في جامعة الدول العربية، بهدف بلورة مبادرة مشتركة لإيجاد حل للأزمة، ولم يكن يخطر لأحدٍ من هؤلاء أن يطرح أو يتحدث أبدا عن تغيير نظام الحكم في سورية. «كل ما كانت تسعى إليه المملكة السعودية وتركيا إقناع الحكومة السورية بحزمة إصلاحاتٍ تعيد الأمور إلى مجراها». وبحسب وصف أحد العاملين في الخارجية السعودية الذي تحفظت مخلوف على ذكر اسمه، أنه ذكر لها بالحرف أن الأسرة المالكة لم تكن «مسرورة بالحدث السوري بل عملت ودعت إلى تطويقه، خوفا من امتداده إلى الخليج والسعودية».

(2)

وفيما يتعلق بالعمل الإرهابي الذي أودى بحياة أهم الشخصيات القيادية التي تشكلت منها خلية الأزمة التي شكلت لمعالجة قضية الثورة الشعبية، والتي يبدو أنها كانت المحاور الرئيسي للأطراف العربية والدولية في ذلك أيضا، فإن أماني مخلوف تضعه في إطار الصراع الذي دار بين إيران من طرف وجامعة الدول العربية

> ربحت طهران الصراع على سورية داخل النظام، وضد سورية وجامعة الدول العربية وتركيا، وقبل ذلك وأهم منه ضد الشعب السوري

> المؤامرة الحقيقية الوحيدة التي عرفتها سورية هي التي حاكها النظام

وتركيا من طرف آخر على السيطرة على المقدّرات السورية. تروي مخلوف: كان «التخبط يسود القصر الجمهوري. وفي يوم واحد، استقبل السيد أبو سليم دعبول مدير مكتب الرئيس السوري مدير المخابرات المصرية السابق السيد عمر سليمان كوسيط وطرف عن الجامعة العربية والجنرال الإيراني حسين همداني الذي التقى بالسيد ماهر الأسد والسيد أبو سليم دعبول. وطلب الجنرال همداني دخول وحدات خاصة إيرانية وتعهد بقمع المظاهرات خلال أسبوعين. بالمقابل، أعطى السيد عمر سليمان ورقة عمل للجانب السوري تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية. وتعهدت دولتان خليجيتان بتقديم 10 مليارات دولار لإجراء إصلاحات اقتصادية في سورية واستثمارات بملايين الدولارات».

وكانت خلية الأزمة قد اجتمعت مع عمر سليمان ومبعوث أمير قطر عدة مرات، و«التقت بوفود عربية وتركية، وكانت النتائج النهائية للاجتماعات فك الارتباط السوري بإيران وحزب الله عسكريا، وإجراء مصالحة وطنية شاملة، حتى لجماعة الإخوان المسلمين، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السوريين (معتقلي الرأي) من السجون السورية، وتقدّم دولة قطر (مقابل ذلك) تعويضات مادية لجميع ضحايا الحرب. وبعد توقيع الاتفاق، كان مقرّرا خروج الجامعة العربية بموقف موحد داعم للرئيس بشار الاسد، تعقبه زيارة للملك السعودي الى سورية، وتقديم مساعدات مادية للدولة السورية. هذا الأمر أغضب إيران ووكيلها في الخلية جميل الحسن الذي اتهم حسن تركماني بالعمالة لتركيا أمام الجميع».

ومن الواضح، كما تذكر مخلوف، أنه «مع وصول الجنرال همداني وقاسم سليماني إلى سورية، انشقت الدولة السورية إلى قسمين، قسم يريد العمل مع جامعة الدول العربية وقسم موال لإيران. والغلبة كانت للفريق الداعم للجهود العربية بدعم مباشر من الخلية المشكّلة (خلية الأزمة)». ومما فجر الصراع، وأدّى إلى اغتيال أعضاء خلية الأزمة، طلب آصف شوكت، باسم فريقه المؤيد للحل العربي، من الأسد، صرف همداني وسليماني من سورية قبل التوقيع النهائي على الاتفاق. بينما «كان قاسم سليماني وهمداني وماهر الأسد وجميل الحسن قد اتفقوا على إنهاء خطر آصف شوكت والخلية المشكلة، حيث قام أحد سائقي الشهيد آصف شوكت بإدخال حقيبة المتفجّرات إلى قاعة الاجتماع». ومن يعرف المكان، تضيف مخلوف «يعلم أنه من المستحيل الوصول إلى المبنى والصعود إلى قاعة الاجتماعات ووضع متفجرات. بكل أمانة أقول لكم، العمل كان مدبرا بأوامر إيرانية وتوجيهات من ماهر الأسد للأسف وجميل الحسن الذي تغيب عن الاجتماع».

هكذا ربحت طهران الصراع على سورية داخل النظام، وضد سورية وجامعة الدول العربية وتركيا، وقبل ذلك وأهم منه ضد الشعب السوري، بعد أن قدّمت «إغراءات لعملائها» فيه. وعلى أثر ذلك، «تم نقل ملف سورية من الجامعة العربية إلى مجلس الأمن بدعم عربي تركي فرنسي أميركي». وتختم مخلوف مقالها، بالتساؤل: «هل عرفتم من كان السبب في قتل 300 ألف شاب من أبناء الطائفة العلوية، وزجهم في محرقة مع أهلهم من باقي الطوائف؟ هي إيران ورعونة جميل الحسن والسيد ماهر الأسد للأسف. أقولها، بكل حرقة قلب، السيد ماهر الأسد وجميل الحسن وقاسم سليماني وهمداني وحسن نصر الله هم الذين قتلوا الخلية».

تأتي هذه الشهادات لتؤكد ما ردّده سوريون كثيرون منذ سنوات، أن المؤامرة الحقيقية الوحيدة التي عرفتها سورية هي التي حاكها النظام، بتوجيه من دولة ولاية الفقيه وعملائها السوريين المباشرين، لإسقاط الدولة السورية وبث الخراب والفوضى فيها، كما حصل من قبل في العراق، لتسهيل السيطرة عليها وإلحاقها بامبرطورية وهمية من صنع خيالها. وأن الثورة السورية مثلت الخطر الأكبر عليها، بمقدار ما هدّدت باستبدال سلطة الشعب وسيادته بنظام الإرهاب والحرب الطائفية المعممة التي تراهن عليها، والتي لا يزال المشرق برمته يعاني من ويلاتها، ويخوض في دمائه بسببها ويتخبّط في مستنقعها.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

حقيقة ما يجري في تونس

أسامة أبو ارشيد

لا يمكن فهم الأزمة السياسية في تونس خارج سياق تآمر محور الثورات المضادة، وفي مقدمته الإمارات، لوأد فرص نجاح أي تجربة ديمقراطية في الفضاء العربي، بما يعنيه ذلك من إمكانية تحولها إلى أنموذج قد تطالب الشعوب العربية الأخرى بتعميمه يوماً. ولن ينسى محور الثورات المضادة أن تونس كانت فاتحة التغيير في المنطقة، عبر ثورة الياسمين، أواخر عام 2010، والتي أطلقت ما عرف حينها بـ«الربيع العربي»، والذي زلزل عروشاً، وأسقط أنظمةً، أو واجهات لها. ولكن، إذا كانت ضربات الثورات العربية المتلاحقة والسريعة، في غير دولة، قد أفقدت محور الثورات المضادة اتزانه حينها، فإنه اليوم أكثر تمكُّناً من زمام الأمور، وهو ما أهّله إلى المبادرة والمباغتة.

كان التحرّك الشعبي في البحرين شديد الوطأة، رمزياً، على كل من السعودية والإمارات، إذ كان في حديقتهما الخلفية، ولكن السيطرة عليه واحتواءه لم يكونا عملية صعبة. أما الثورة المصرية، وما ترتب عليها، فقد كانت هي الأخطر على منظومة الاستبداد العربي الرسمية، لما لمصر من ثقل عربي، ولما تختزنه من قدرة على إحداث تغييرات إقليمية واسعة، بما فيها في بنية الوعي العربي وبنية تمثلاته السياسية. ومن ثَمَّ، كانت مصر «الساحة الصفر» لمؤامرات محور الثورات المضادة، والتي تواطأت فيها الدولة المصرية العميقة، فهي، من حيث التعريف والمنشأ، عضو أصيل في ذلك المحور اللئيم. ولأن جلّ جهود التخريب كانت منصبةً على مصر، فإن التجربة الديمقراطية الوليدة في تونس حظيت بمساحةٍ لا بأس بها للتنفس والتطوّر، وإن كان ذلك تمَّ بشكل قلق. ومع مطلع عام 2013، دخلت تونس دائرة الاستهداف المباشر، باغتيال المحامي والسياسي اليساري، شكري بلعيد، في فبراير/ شباط، وترتب على ذلك أزمة سياسية في البلاد، بتحريض مباشر من محور الثورات المضادة، وبتنسيق مع امتداداته التونسية، جرّاء توجيه أصابع الاتهام إلى حركة النهضة التي كانت تقود حكومة الترويكا. وقد اضطر حمادي الجبالي إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة بعد أيام قليلة من جريمة الاغتيال. مع الانقلاب العسكري في مصر، في يوليو/ تموز 2013، والاستعصاء في سورية، ونجاح أصابع العبث والفوضى في اليمن وليبيا، تركّزت جهود محور الثورات المضادة على تونس مجدّداً. لم تكن الرمزية التونسية محصورةً في فَرْطِ مسبحة التغيير عربياً، بل الأخطر من ذلك، في مقاربة منظومة الاستبداد العربي، يتمثل في تقديمها نموذجاً للحكم التوافقي، القائم على شرعية صندوق الانتخاب، على الرغم من العلات الكثيرة هنا. ليس من المقبول، في عرف أنظمة الاستبداد تلك، أن تنجح تيارات إسلامية وأخرى علمانية، بتلويناتها المختلفة، في اجتراح صيغ حكم مشترك، متجاوزة للإيديولوجيا، إذ تَعُدُّ هذا خطراً داهماً عليها، بما قد يمثله من مصدر إلهام للشعوب العربية التائقة إلى الحرية. ومن ثمَّ لا عجب أن كثيرين في تونس لم يتردّدوا في اتهام دول، كالسعودية ومصر، وعلى الأخص الإمارات، في افتعال التوترات والانقسامات وتغذيتها في بلادهم. ويتناقل سياسيون تونسيون أن الإمارات عرضت، على الرئيس الراحل، الباجي السبسي، رشوة بقيمة ثمانية مليارات دولار للتحلل من تفاهمات حزبه، نداء تونس، مع حركة النهضة، والتي هندسها شخصياً مع زعيم الحركة، الشيخ راشد الغنوشي. ولكن السبسي رفض أن يغامر بأمن بلاده واستقرارها إرضاء لنهم محمد بن زايد بإشاعة الفوضى.

ولذلك كله، من السذاجة افتراض أن محاولات رئيسة الحزب الدستوري الحر، النائبة عبير موسى، وكتلتها النيابية، تعطيل أعمال البرلمان، ودعوتهم إلى الانقلاب على الشرعية فيه، بقيادة الغنوشي، منبتة عن السياق السابق. موسى هذه كانت مسؤولة سابقة في التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو حزب الرئيس المخلوع، زين العابدين بن علي، إذ تمَّ تعيينها، عام 2010، نائبة للأمين العام للمرأة فيه. وكانت من أبرز مناهضي الثورة التونسية، وثمَّة تسجيلات فيديو تظهرها، مطلع عام 2011، وهي تقود مظاهرة نسائية تهتف لبن علي وترفع صوره. أما الحزب الدستوري الحر الذي ترأسه فيُنظر إليه على أنه امتداد لحزب بن علي المنحل، وبعض نوابه الستة عشر في البرلمان التونسي، أعضاء سابقون فيه. ويمثّل هذا كله «مؤهلات» في مقاربة محور الثورات المضادة الذي سارع إلى احتضان هذه السيدة، خصوصاً أنها تملك لساناً سليطاً. وليس من قبيل المصادفة أن تُفَتَّحَ لها أبواب الإعلام الإماراتي والسعودي والمصري لشن الهجوم على «زعيم تنظيم الإخوان المسلمين» في تونس، أي الغنوشي، الذي تسعى إلى التحشيد ضده في البرلمان الذي يترأسه لطرح الثقة فيه.

ما يعطينا جرعة من الأمل أن في تونس شخصيات وأحزاب علمانية، بتفريعاتٍ مختلفة، ممن هي على خلاف مع «النهضة» إيديولوجياً وسياسياً، ولكنها مع وطنها وتماسك نسيجيه، الاجتماعي والسياسي. يرفض هؤلاء محاولات جرّ تونس إلى فلك جرائم بن زايد، ومحمد بن سلمان، وعبد الفتاح السيسي. كما يرفضون إشعال فتيل حرب أهلية في بلادهم، ونقض تجربة ديمقراطية، على ما فيها من هنات، تمثل مصدر فخر لنا في واقعنا العربي الآسن. لا تقدّم النماذج الإماراتية والسعودية والمصرية اليوم شيئاً يمكن له أن يُشَرِّفَ تونس. تلك دول قمعية، فاشلة، زرعت، وتزرع الموت والدمار في عموم المنطقة العربية.

> الهجوم على حركة النهضة، بزعم خلفيتها «الإخوانية»، ليس إلا ذريعة رخيصة لنقض التجربة التونسية الرائدة

> كثيرون في تونس لم يتردّدوا في اتهام الإمارات والسعودية ومصر في افتعال التوترات والانقسامات

أمر أخير نرجوه، وهو أن لا نُفْجَعَ بموقف سلبي مما يجري من الرئيس، قيس سعيد، الفقيه الدستوري الذي استبشرت الشعوب العربية بفوزه بمنصب الرئاسة، متحدثاً بعز وافتخار بلغة العرب الفصحى. توعد سعيد «العملاء» و«المتآمرين» على تونس بغرض إدخالها في حالة من الفوضى، وتعهد بصد أي محاولة «للانقلاب على الشرعية». نتمنّى أن لا تتوجه «الصواريخ على منصات إطلاقها»، التي قال إن الدستور يمنحه إياها، إلى مؤسسة البرلمان بهدف إضعافه، بقدر ما أن يتمَّ توجيهها بهدف استعادته من أقليةٍ تعمل على اختطافه، تمثّلها موسى وحزبها، والذين هم بدورهم مجرّد أدوات إماراتية لا تريد خيراً بتونس وشعبها. خلال المناظرة التلفزيونية التي جمعت بينه وبين منافسه على الرئاسة، نبيل القروي، العام الماضي، وصف سعيد التطبيع مع الكيان الصهيوني بـ«الجريمة والخيانة العظمى». ما تقوم به عبير موسى، ومعها أعضاء الحزب الدستوري الحر، نيابة عن الإمارات، لنشر الفوضى في تونس ووأد تجربتها الديمقراطية، لا يقل «جريمة وخيانة عظمى» عن التطبيع مع إسرائيل. الهجوم على حركة النهضة، بزعم خلفيتها «الإخوانية»، ليس إلا ذريعة رخيصة لنقض التجربة التونسية الرائدة، وبالتالي إجهاض الحلم العربي بالانعتاق من ربقة الاستبداد والتخلف.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الراي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads